النّعت السببيّ في دراسات المحدثين عرض وتقويم

د. عمار نعمة نغيمش
جامعة القادسية – كلية التربية

تاريخ الطلب : ٢٠٢٠/٣/٩
تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٥/٣

الأميل: User qu.edu.iq

الخلاصة :

يدرس هذا البحث موضوعا مهما من موضوعات النحو العربي ، وهو النّعت السببيّ إذ كان للنحويين نظر مميز في ذلك ، بيد أنّ المحدثين منهم كانت لهم وجهات نظر في هذا الموضوع مما جعلهم يذكرون مجموعة من الآراء ، فلم يعترف أكثرهم بالنعت السببيّ ففرض بعضم فرضا جعلته يخرج عن الوصفية التي التزم بها ، وعن التيسير الذي اتخذه منهجا له ، فقوّلوا العرب ما لم تقله ، يزاد على أنّ بعضهم أدخله في باب المجاورة ظنا منه أنّه هو معتمدين في ذلك على بعض القراءات التي وجهها المتقدمون آنذاك ، فالمتقدمون فهموا سيبويه بخلاف ما يريده مما جعلهم يقاربون هذا الموضوع ، ويدخلونه في المجاورة وغيرها من الآراء .

Abstract

This research studies an important topic of Arabic grammar, which is the causal attribute, if grammarians have a distinctive view of this, but the modernists had views on it, and most of them did not recognize this topic from their sentence in its treatment, imposing hypotheses that brought them out of the descriptive that they took as a method for them, So they said to the Arabs what you did not say, it is added that they entered it in another chapter, relying on that on another understanding of what the grammatists mentioned in that time .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل التّسليم على النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فقد عرف عن المدونة النّحوية العربية أنّها أفرزت تمثلات في الموضوعات النّحوية ، ولاسيما في المخصِصات ، وأعني بذلك النّعت هنا ، إذ قسمه النحويون على ثلاثة أقسام ، ومنها السبيّ ؛ ذلك أنّهم وضعوا له أحكاما في كتبهم إلّا أنّ المحدثين قد ناقشوا هذا الموضوع ، فاجترحوا مجموعة من الآراء لمناقشته ، بيد أنّ ثمة نقودا وجهت إليهم ، وهذه الأسباب مجتمعة جعلتني أدرس هذا الموضوع ، فعنونت بحثي بـ (النّعت السبيّ في دراسات المحدثين عرض وتقويم) .

قسم البحث على مدخل نظري في الإجراء والمفهوم ، ومن ثم درست هذه الآراء بمحاور ثلاثة ذكرتها في البحث، وبعدها جاءت الخاتمة، فقائمة المصادر والمراجع ، ولا يخفى أنّي اعتمدت على مجموعة من آراء المحدثين المشهورين ، وقد ذكرتها في المتن وبعضها ذكر في الهامش ، وربما يعترض معترض أنّ هناك دراسات كثيرة درست النّعت في العربية أو القرآن، ومنها النّعت السبيّ، في حين أنّي أخذت عينة المحدثين التي ناقشوا بها النحويين ، فالدراسة هنا تختلف ، ومناقشة الآراء أيضا تختلف ، و لم أتطرق أيضا إلى من تأثر بابن مضاء القرطبيّ ، أونقده ، يزاد على ذلك أنّي لم أذهب إلى الآراء التي اعتُرض بها على المحدثين ، فكانت دراستي خالصة من كلّ ذلك ، وهي دراسة أردت بها أن أعرض عمل المحدثين ، وأقوّمه ، فدراستي تختلف عمّن سبقني من الذين درسوا اعتراضات المحدثين على النحويين ، وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا البحث.

مدخل نظري: النّعت السببي الإجراء والمفهوم.

التّوابع في العربية خمسة ، وهي : النّعت ، والبدل ، وعطف البيان ،وعطف النسق .

أما النّعت فهو تابع مكمل للمتبوع تحلية له أو تخصيصا ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه[1].

والصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره ، فصفة المعرفة معرفة ، وصفة النكرة نكرة ، وتوصف النكرة بخمسة أشياء ، أولها: ما كان حلية من موصوف والشيء من سببه ووصفه بما كان الشيء من سببه ، والثاني : ما كان فعلا للموصوف أو لشيء من سببه والثالث : ما كان لغير علاج ولا تحلية ،

والرابع : النّسب ، والخامس : ما وصف ب(ذي) الذي بمعنى صاحب[٢] .

ويقسم النعت على ثلاثة اقسام ، أولها : الحقيقي ، والثاني : المجازي ، وهو الجاري على ما بعده بأن كان معناه له .

أما الثالث فهو السببيّ ، وهو الجاري على ما بعده مع رفعه حال كون ما بعده مشتملا بضمير ما قبله في الأحوال الثلاثة[٣].

ذلك أنّ الصفات في العربية على قسمين : حقيقية ، وسببية ، وهما يشتركان في أنّهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة شروط ، واحد في الرفع والنصب والجر ، وواحد في التعريف والتنكير .

ولكنّ الحقيقيّ يختلف عنه في الإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث[٤].

قال ابن يعيش : "اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله والغرض بالسبب ها هنا الاتصال ، أي : بفعل ماله اتصال ، وذلك نحو : قولك : (هذا رجل ضاربٌ أخوه زيداً ، وشاكرٌ أبوه عمراً) لما وصفته بضارب ورفعت به (الأخ) ، وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله ألا ترى أنك إذا قلت : مررت رجلٍ قائمٍ أبوه أو غلامُه فقد تخصّص ، وتميز من رجل ليس بهه الصفة ، كما إذا قلت : مررت برجلٍ قائم ... "[٥] .

والسبب بحسب ما ذكر آنفا القطعة من الحبل ثم سُمّي به كل شيء يتوصل به الى غيره[٦] ، وللعرب في النعت السببي طريقان:

الأول : أن يكون في الجملة موصوف ، وبعده صفة مسندة إلى اسم مضاف إلى ضمير ذلك الموصوف ، نحو : مررت برجلٍ كثيرٍ عدوُه ، و(رجل) موصوف ، و(كثير) صفة له ، وهو مستند إلى اسم وهو (عدو) مضاف إلى ضمير ذلك الموصوف ، وضمير الغيبة (الهاء) راجع إلى رجل فهو من أسباب رجل ؛ لأنّه متعلق به بواسطة هذا الضمير الراجع إليه ، وكثير حال لهذا السبب ، وهو صفة لرجل .

والثاني : أن يكون في الجملة موصوف ، وبعده صفة مسنده إلى اسم موصول في صلته ضمير راجع إلى الموصول ، نحو : مررتُ برجلٍ قليلٍ من لا سبب بينه وبينه، فقولك : (رجل) موصوف و(قليل) صفة بعده ، وهذه الصفة مسندة إلى اسم موصول ، وهو (مَن) ، وفي صلته، وهو قولك : لا سبب بينه وبينه ضمير راجع ، وهو الهاء الثانية إلى رجل[٧].

وعند الرجوع إلى المدونة النحوية ابتداءً بسيبويه فنجده يذكر مصطلح النعت

السببيّ وهو إذا كان الشيء من سببه ، إذ قال : "هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له" [٨] .

وذكر أيضا : " هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه" [٩] .

واضح أنّ سيبويه يعرف بالمثال ، إذ يذكر أمثلة عن ذلك نحو : مررت برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً ، فهذا ينطبق إذا كان الشيء من سببه أو مررت برجلِ مخالطِ بدنه أو جسده داءٌ وهذا ينطبق على ما كان صفة ما التبس به أو مررت برجل ملازم أباه رجل ، فالصفة هنا لا تعود في المعنى على الاسم الأول، وإنّما تعود إلى سببه أو إلى ما التبس به أو إلى ما التبس بشيء من سببه غير أنّها في اللفظ قد جرت على الاسم الأول ، كأنّها قد خلصت له[١٠] ، واستقر فيما بعد في حدّ النّحويين على أنّه ما يبين صفة من صفات ماله تعلق بمتبوعه.

ويتضح أنّ كلمة السبب شاعت عند المتقدمين ، ومن جاء بعدهم ، وصولا الى ابن يعيش الذي يذكر عبارة ما هو من سببه ثم يذكر الغرض بالسبب، والظاهر أنّ من جاء بعده قد سماه بالسببيّ ، واصطلح عليه بعضهم النّعت المجازيّ ، فكل من خالد الازهريّ والفاكهيّ يذكران التسميتين[١١] .

وقد ذكر ياسين الحمصيّ أنّ ذلك لا ينافي ما اشتهر من أنّ النّعت إما حقيقي أو سببيّ ، وجعل كلّ ما يرفع الضمير حقيقيا ؛ لأنّ المراد بالحقيقيّ ما قابل السببيّ سواء كان الإسناد فيه حقيقيا أو مجازيا[١٢] .

ويبدو أنّ المجازيّ بتعبيرهما هو السببيّ نفسه ، وهذا من باب التلاعب بالمصطلح.

ويكون النّعت السببيّ على جهتين من حيث الإعراب بحسب ما حدده سيبويه:

الأول : أن يجري على الاسم الأول إن كان صفة دالة على عمل ، إذ يتحقق في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة .

والثاني : يأتي مرفوعا إن كان اسما جامدا ، أو اسم تفضيل ، أو عددا ، أو اسما دالا على قياس، أو مصدراً[١٣] .

وعند الذهاب إلى محاورات المحدثين نجدهم ناقشوا النّعت السببيّ من محاور متعددة وهي الآتي :

المحور الأول : تفسير النعت السببيّ على أنّه مبتدأ مؤخر مسبوق بخبر مقدم.

ذهب د. شوقي ضيف إلى أنّ النعت له "صيغة قديمة قل استعمالها الآن ، وفيها

يتبع النّعت المنعوت في التعريف ، والتنكير، و الإعراب رفعا وجرا ونصبا ، ولا يتبعه في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وإنّما يتبع في ذلك الفواعل بعده مثل : هذا رجل متفوقٌ أخوهُ – قابلت محمدا المتفوقُ إخوتُه – التقيت بمحمدٍ المتفوقةُ أختُه) وتعرب ...في الأمثلة نعتا ، وما بعدها فواعل ، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال : (هذا رجل متفوقٌ أخوهُ – قابلت محمدا المتفوقونَ إخوتهُ – التقيت بالشاعرة المتفوقةُ أختُها) وتعرب المتفوق – المتفوقون المتفوقة أخبارا مرفوعة، وما بعدها مبتدآت مرفوعة، وهي بذلك أخبار تقدمت مبتدآتها"[١٤] .

واضح أنّه يفرض فرضا لما يقول ؛ فقوّل العرب ما لم تقله ، فلم يقُل العرب : قابلتُ محمدا أخوته المتفوق على الأصل الذي فرضه ، فضلا عن التزام إفراد الخبر بزعمه .

ولاشك في أنّ هذا الأصل المزعوم يحتم علينا تسويغ تقديم الخبر، فلماذا قدم ؟ وهو ليس بتخصيص ، وليس بجملة مستقلة.

والقول إنّ هذا الاسناد جملة مستقلة يقتضي كونه حالا من المعرفة الذي قبله ، أي : قابلت محمدا في حال تفوق أخوته ، فموقع المشتق (المنعوت به) وتبعيته في الإعراب للمنعوت حتمت أن يكون نعتا لا غير ، فالعرب تقول : قابلت المتفوقَ ، ولم تقل : المتفوقُ والتقيت المفتوقةَ أختُه ، ولم تقل : المتفوقةُ أختهُ ؛ ذلك أنّ التزام إفراد هذا النّعت مهما يكن فاعله يقتضي أنّه مثل الفعل ، ولم يرد السماع بما فرضه المؤلف ، وهو رفع النّعت السببيّ على كل حال ، نحو : المتفوقُ أخوه ، والمتفوقون أخوته [*].

وقريب من هذا الرأي ما ذهب اليه د. ليث أسعد الذي ذكر أنّ (قائم) في قولنا : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ قد خرج من نطاق الوصف بصورته المفردة ، وعمل عمل الفعل فتكون الجملة هي بتمامها الصفة للموصوف النكرة ، وكذلك إذا ما اعتبرنا الجملة الوصفية وقد تقدم الخبر (قائم) على الاسم المؤخر المبتدأ لمعنى يقتضيه الحال ، فقد جعلت اسمية من (أبوه قائم) [١٥] .

ويرد عليه بما ذكر آنفا من كلام ، وقد ذكر كلاما يؤكد فيه التقديم والتأخير الحاصل في الجملة المذكورة آنفا بما ذكره أبو علي الفارسيّ الذي ذكر قائلا : "وذلك مثل : مررت برجل حسنِ الوجه ، وبجارية حسنةِ الأب ألا ترى أنّ حكم هذا وأصله إنما كان مررت برجل حسنٍ وجهُه ، فيجري على رجل يعود مما ارتفع بحسن ذكر إلى الرجل ، فلما حذف العائد إلى الرجل ، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو من عائد إلى الموصوف

صار الضمير الراجع إليه في الصفة ، ومما دل على ذلك قولهم : مررت بامرأة حسنةِ الوجه ، ولو لم يحذف المضاف إليه الراجع إلى الموصوف الأول ، لم تؤنث الصفة" [١٦] .

والملاحظ على كلام المؤلف أنّه يعزز ما ذكر قبل قليل على أنّه تابع لجملة ، وهذه الجملة فعلية ، فهو يؤكد التبعية بدليل العائد ، فالعائد نجده في الحال ، والنعت، والخبر وكلها تصلح لأن تكون نعتا .

يزاد على ذلك أنّه يتكلم على ضمير ، وهذا يعني أنّ ثمة إسنادا فعليا، وليس اسميا ولم يتكلم على التقديم والتأخير .

وقد سبق برجشتراسر المحدثين في الرأي المذكور أول الفقرة ، إذ قال : "ومن خصائص الوصف التي تستحق الاطلاع عليها وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوطة به يذكر بعد الصفة ، نحو : مررتُ برجل كثيرٍ أعداؤه ، فوصف الرجل بصفة شيء مربوطة وهو (الأعداء) الذين صفتهم الكثرة ، والأصح أنّ النسبة بين كثير والأعداء ليست بوضعية بل إسنادية ... والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين ، أسند أحدهما إلى الآخر هي الجملة الوصفية ... ويكون إذن (مررت برجل أعداؤهُ كثيرٌ)، فيحتمل أنّ الخبر قد قدم فصارت برجل كثير أعداؤهُ ، ثم أتبعوا كلمة كثير الاسم السابق لها ، كأنّه وصفها فأصبحت برجل كثيرٍ أعداؤهُ "[١٧] .

المحور الثاني: تفسير النعت السببيّ على أنّه إتباع على المجاورة .

ذهب بعض الميسرين إلى أنّ هذا النوع من النعت إنّما هو إتباع على الجوار وليس نعتا سببيا ، وهو ما ذهب إليه د. إبراهيم مصطفى، و د. مهدي المخزوميّ ، قال الأول : "قولك : رأيت فتًى باكيةً عليه أمُه ، وظاهر هذا النوع أنّه لا يرتبط بسابقة ارتباط النعت ... وأسلوب الكلام أن تقول في المثل : رأيت فتى باكيةٌ عليه أمُهُ ترفع ، والرفع هو وجه الكلام من حيث كان البكاء وصفا للأم ، وحديثا عنها .

أمّا موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب ، فذلك يجيء من باب آخر هو باب المجاورة وكل ما عند النحاة نعتا سببيا فحقه أن ينفصل عما قبله ، وألا يجري عليه في إعرابه، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الإعراب ، وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة"[١٨] .

لا جدال في أنّه يفرض الفرض نفسه الذي فرضه د. شوقي ضيف من قبل ، إذ يرى أنّ (باكية) يجب أن ترفع ، وهو المشكل نفسه الذي نوقش فيه صاحب المحور الأول .

أمّا ما ذكره من أنّ حق النعت السببي أن ينفصل عما قبله ، وأن لا يجري عليه في إعرابه ، فهو زعم أو ادعاء لم تقل به العرب ، فنحن نسير على كلام العرب ، وهناك مُثُل أوضح في المجاورة لم تجرها العرب على ما فرضه المؤلف ، فلِمَ أجرت العرب هذا التركيب مجرى ما قبله؟ فإنّما هي قضية صوتية، ولكن هناك أمثلة غير النعت السببي لم تسلك العرب فيها مسلك المجاورة ، والمجاورة ترد أكثر شيء بين الفونيمات المتجاورة ، نحو بِهِم وعليهِم ، فالكلمات لها حدود، فلم يأت نص غلطت به العرب أو جاورت حتى في الشعر الذي هو ضرورة مثلا.

ومن وجهة أخرى لم نجد أمثلة كثيرة للمجاورة ، وهل يعد النعت السببي هو الموضوع الوحيد للمجاورة؟ والحق أنّه نعت سببيّ ، وليس بمجاورة ، وليس بجملة مستقلة.

وإن كان الأصل على رأيه ، ورأي ضيف برفع المشتق ، فلم يأت شاهد عن العرب بذلك .

إن هذا الأسلوب لو كان من المجاورة في شيء لعاد إلى أصله عند امتداد الكلام وانقطاع تلك المجاورة ، فتقول العرب : مررت برجل باكيةٍ عليه أمهُ والهةٍ عليه أخواته مشفقٍ عليه أخوته ، أ فتبقى مجاورة بعد ذلك ؟

لقد اعتمد المؤلف على تفسير ابن جني في الخصائص ، وصاحب الخصائص ينفي المجاورة ، إذ قال : "وتلخيص هذا أنّ أصله : هذا جحر ضبٍ خربٍ جحرهُ ، فيجري خرب وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ ، فتجري قائما وصفا على رجل ، وإن كان القيام للأب لا للرجل ..."[١٩] .

وما اعتمد عليه المؤلف هو تأويل ابن جني لمثال المجاورة المحكي عن سيبويه والتأويل لا يقوم مقام الأصل ، فيحكم به على أصل الكلام ، فصوغ ابن جني تأويله جر (خربٍ) بصيغة النعت السببيّ لا يعني أنّه أصل النعت السببي بقدر ما يعني أنّه تخريج للمجاورة ، ولو رجعنا إلى تأويل أبي الفتح لوجدنا فيه كلاما ، فمن غير اللائق أن يقول العربي : (هذا حُجر ضبٍ خربٍ جحرُه)، وإلا لكان هذا مدار تأويل كل نعت حتى الحقيقي فيكون تأويل : مررت برجلٍ طويلٍ هو : مررت برجلٍ طويل قامتُهُ .

لا جرم ، لم يختلف المخزوميّ عما ذهب إليه أستاذه، فتخريجه هو هو ، فأخرج النّعت السببيّ .

أمّا ما ذكره على أنّه يقوم على أساس الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام الحركات[٢٠] .

فهو اجتراح اعتمده في مدرسة الكوفة بلحاظ أنّ الكوفيين يفسرون بعض المواضيع بالتفسير الصوتي[٢١] .

والواقع أنّ المجاورة تقع أكثر شيء بين الفونيمات المتجاورة نحو: بِهِم ، وعلِيهِم.

وقد أقر أنّ المجاورة تقع في الفونيمات، إذ يقول : "والإتباع للمجاورة أسلوب شائع في العربية كقراءة بعضهم : الحمد لله بضم الدال واللام" [٢٢] ، ولكن القراءة التي ذكرها تختلف عما هو مقر في أمثلة النعت السببيّ .

ومهما يكن من أمر ، فإن النحويين لم يغفلوا من أنّ هذا النعت ليس للمنعوت بل لسببيه ، فقابلوا به الحقيقي ، وذيلوا به موضوع النعت ، وهذا ما أشار إليه المخزوميّ في آخر قوله : "والذي دعا النحاة إلى تسميته نعتا هو ما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه وإعراب ما قبله ، أمّا المعنى فلم يعبئوا به"[٢٣] .

وما قاله من أن العرب لم يعتنوا بالمعنى فتمحل على سنة النحويين ، وإغفال لما ذكروه من أنّ هناك نعتا حقيقيا ونعتا سببيا ، أي : غير حقيقي ، فهناك مقابلة بين الحقيقي وغير الحقيقي ، وكلمة سببي تعني سببي المنعوت ، وهو ما اتصل بالمنعوت سبب ، فماذا بعد ذلك من المعنى ؟

وقد جمع د. حسين العقيليّ آراء المحدثين ، واتخذ رأيا منها ، وقد ذكر قبل ذلك كلاما علق فيه على الأمثلة التي وردت في شرح المفصل ، إذ قال : "وواضح أنّ الصفات (ضارب ، وشاكر ، وقائم) التي وردت في الأمثلة المذكورة آنفا ليست في حقيقة الأمر نعتا لما يسبقها من نكرات ، ولا تربطها لها علاقة التبعية التي يجب أن تربط النعت بالمنعوت وإنما ترتبط هذه الصفات بما بعدها بعلاقة الإسناد ، بيد أنّها مع ما أسندت إليه ترتبط بالفكرة السابقة بضمير عائد على هذه النكرة"[٢٤] .

إلا أنّ علاقة التبعية هي لفظية ، ومعنوية ، فاللفظية تتحقق تماما في التعريف والتنكير ، والإفراد ، والتثنية والجمع ما عدا التذكير والتأنيث .

أمّا المعنوية فصحيح أنّها غير متحققة على الحقيقة في المنعوت، ولكنها متحققة في سببيه ، فأيُّ تحقق بعد هذا للتبعية ؟ والسؤال الذي يثار هنا ، وهو ما علاقة الإسناد بالتعبية؟ فإن قال قائل : مررت برجل يركض ، فلا يعد يركض نعتا لرجل ، لأنّه مسند إلى ما بعد مثلا .

وقد رجح أنّ تفسير المجاورة تفسير مقبول ، لأنّه يستند إلى ظاهرة موجودة في كلام العرب حتى جعلت العكبريّ يصرح أنّ هذه الظاهرة مطردة في كلام العرب(*) .

وقد ذكر عددا من النحويين أقر تلك الظاهرة ، ومنهم سيبويه ، وابن يعيش الذي ذكرها بحسب تعبيره ، ولكن ابن يعيش ركز على جانب القرب والمجاورة ، فأراد أن يسوغ ذلك[٢٥] .

لذلك لا يوافق المؤلف المانعين هذه الظاهرة في القرآن الكريم ، ولاسيما النحاس الذي رأى أنّه لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله ، ولا شيء من الكلام ، وإنّما الجوار غلط ، وهو بمنزلة الاقواء[٢٦] .

وتفسير هذا الرأي أنّ المجاورة من الغلط ، أي : اللحن ؛ لأنّ لها أصلا ينبغي الجري عليه ، وانتحاء سمته ، وكذلك الإقواء.

وكلام النّحاس جاء من فهم واع لكلام الخليل وسيبويه الذي سيرد ذكره ، فهو تأويل لكلامهما ،أي : توهم ، ولاسيما أنّه كلام قلة من العرب ، فكلمة (قتالٍ) في الآية التي تكلم عليها المؤلف بدل وليست بمجاورة[٢٧] ، ولو كانت العبارة يسألونك عن الشهر الحرام وحسب ، فمن أي جهة يسألونك ؟ والجواب : قتال فيه ، أي : يسألونك عن قتال في الشهر الحرام .

وعند الرجوع الى المتقدمين ، فإننا نجد ابن شقير النحويّ في باب الخفض بالجوار يذكر أنّ النعت السببي من باب الخفض بالجوار ، إذ قال : "والخفض بالجوار ، قولهم : مررت برجلٍ عجوزٍ أمهُ ... خفضت عجوزا ، وليس بنعت للرجل إلّا أنّه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار"[٢٨] (*) .

وللسيرافيّ رأي يذهب فيه المذهب نفسه قائلا : "رأيت بعض النحويين من البصريين قال في هذا جحر ضبٍ خربٍ قولا شرحته وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوي أنّ المعنى هذا جحر ضب خربِ الجحر ، والذي يقوي هذا أنّا إذا قلنا : خرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفي خرب الجحر مرفوع؛لأن التقدير كان: خربُ جحرهُ"[٢٩] .

ولكنّ العرب لا تكرر بل تستعمل الضمير، فلا تقول : مررت بصاحب وجه حسنِ الوجهِ ، وإنّما تقول : مررت برجلٍ صاحبِ وجهِ حسنٍ ، وكذلك لا تقول : هذا جحر ضب خرب الجحر ، فلا تكرر .

ويبدو أنّ من جعل النعت السببي في باب الإتباع على المجاورة يعد فهما لمدونة سيبويه ، أو قراءة أخرى لما ذكره بخلاف ما يريده مما جعلهم يقاربون هذه المقاربة .

قال سيبويه : "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : (هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ) فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ، لأنّ الخرب نعت الحجر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجروه لأنّه نكرة كالضب ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد"[٣٠] .

والمفهوم من هذا الكلام أنّ الرفع هو كلام أكثر العرب وأفصحهم بلحاظ (ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام) ، فأول دليل أنّه لا يريد النعت السببي، وهنا تضافر السماع والقياس، وفسر جر بعض العرب له (بالموقعية) ، فهو نكرة ، والمضاف إليه الذي قبله نكرة فيتوهم المتكلم أنّ هذه النكرة نعت (خرب) لتلك ، أي : لما قبلها ،وجره إنّما هو على التوهم لا الإتباع ، وليس أدل على هذا من قوله : "ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب" .

أي: الموقع ، فالمتكلم والسامع يظنان أنّه نعت للضب ، ومما يدل على ذلك أيضا ما ترجم به الباب آنفا ، إذ ذكر هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك[٣١] .

ومجمل الباب صيرورة النعت ومنعوته كالشيء الواحد، والذي غرّ النحويين أنّ سيبويه أراد الإتباع على المجاورة أنّه ذيل قوله الذي نقله عن الخليل بقوله : "ومع هذا أنّهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر ..." [٣٢] ، فتُوهم أنّه جره كان للإتباع ، وليس كذلك .

ومن ثم نقل عن الخليل قائلا : "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أنّ الضب واحد والجحر جحران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا" [٣٣] .

فزال اللبس الموقعي بين النكرتين في الفقرة الأولى ، أما الفقرة الثانية فيريد بها التطابق المقر في النعت ، والحق أنّ سيبويه انطلق من الحركة (الاعراب) ليبين علاقة التبعية بين الضب والخرب ، أي : التبعية اللفظية ، وانطلق من الموقعية لتأكيد أنّ الأليق به أن يكون نعتا للضب ، فموقعه بعد الضب، وبهاتين الوسيلتين جره بعض العرب.

فقد صرح أنّه نعت، وهو ليس بإتباع على المجاورة بل نعت ، فالحركة الإعرابية هي التي وجهت الإعراب عند سيبويه ، أي : اتفاق خرب وضب بالحركة الاعرابية فرضت

عليه القول بالتبعية ، لذلك أكد أنّ الخرب نعت الحجر ، والجحر يرفع .

المحور الثالث : مشاكلة اللفظ :

ذهب الدكتور إبراهيم السامرائيّ إلى أنّ النحويين لو اجتهدوا ، وذهبوا إلى غير ما ذهبوا إليه في باب النعت السببيّ "لأدركوا أنّ حكاية هذه المسألة كحكاية اللغويين في قولهم : (جحر ضبٍ خرب) إنّ الجر في (خرب) جاء على الجوار ، ومجاورة (خرب) و (ضب) حملت إليه الجر ، أقول : ليس الجوار سببا في هذا ، بل إنّ المشاكلة في اللفظ كانت سببا في هذا ، ومراعاة الشكل هنا تقربنا من لفظ القدامى وهو مراعاة اللفظ الذي ذكر في مسائل كثيرة تتصل بالاستعمال اللغوي، وهو هنا يغني عن القول بالنعت السببي في حدوده النحوية. إنّ حقيقة فيما دعي أنّه (سببي) نعت حقيقي للاب في قولهم : مررت بزيد الشقي أبوه وليست مسألة الإعراب مانعة لهذه الحقيقة اللغوية ... وعلى هذا يحق لنا أن نقول في جر الشقي في الجملة المذكورة : إنّ مراعاة الشكل أو المشاكلة قد اهتدى إليها المعربون فجروا على ما اقتضته سماحة العربية"[٣٤] .

والمؤلف هنا لم يذهب إلى توجيه النّعت السببيّ على أنّه إتباع على المجاورة ولكنه أراد أن يقارب بين هاتين الظاهرتين ، لذلك راح يفسرها على أنّها مشاكلة لفظية أو مراعاة للشكل ، ولو كانت كذلك لذكرها النحويون ؛ لأنّ المشاكلة اللغوية ذكرها اللغويون في مواضيع متعددة ، ولو كانت كذلك لذكروها .

فهي لم تغب عن النحويين ، فهي الإتباع نفسه ، ومن جهة أخرى مَن مِن النّحويين ذكر أنّه ابتعاد عن النعت السببي ؟

أما ما ذكره من أنّ النّعت السببيّ هو نعت حقيقي فهو قول النحويين أنفسهم، والدليل قولهم : نعت سببيه .

وقد فات المحدثين أنّ الإتباع اللفظي (الإعرابي) في هذا التركيب لا يخلو من دلالة معنوية كبرى ، وهي أنّ محور الحديث والنعت هو المتشابهات في الإعراب ، فليس المنشئ بصدد ووصف السببيّ بل هو بصدد وصف المتحدث عنه الأصلي (المنعوت) فكيف تصح المشاكلة في قولنا : مررت برجلٍ ضاحكةٍ أمهُ ؟ وبجر ضاحكة يكون المتحدث عنه الرئيس في الجملة الرجل لا الأم.

وبعبارة أخرى أنّي أتحدث عن رجل ، فأعطيه صفة من صفاته، بيد أنّه في كتاب سابق له يدرج في هذا الموضوع في المجاورة ، إذ يرى أنّ مسألة المطابقة في الإعراب ترجع إلى ظاهرة لغوية غير نحوية ، وهي المجاورة ، فلما جاور النعت الاسم المجرور السابق له

(المنعوت) طابقه في حركته ، وهذا يرجع إلى قانون المشاكلة الذي تستدعيه المجاورة[٣٥] .

حصيلة البحث :

فيما يأتي مجموعة من النتائج تبينت من البحث ، وهي الآتي :

١- واضح أنّ ما ذكر من تفسير مفاده أنّ النّعت السببيّ مبتدأ مؤخر مسبوق بخبر مقدم إنّما هو فرض فرضه بعض المحدثين ، فقوّلوا العرب ما لم تقله ، ومن ثم سيسوغ تقديم الخبر ، وهو ليس بتخصيص لا جملة مستقلة ، ولا يخفى أنّ ما ذكره د. ليث أسعد عن كلام أبي علي الفارسيّ به حاجة الى نظر ؛ ذلك أنّ كلام الأخير يعزز أنّه تابع لجملة ، وهذه الجملة فعلية ، بدليل العائد ، وهذا يعني أنّ ثمة إسنادا فعليا وليس اسميا ، ولم يتكلم عن التقديم والتأخير، ويبدو أنّ سبب هذه الرؤى عند المحدثين هو النظر إلى اسمية النعت السببيّ أو وصفيته .

٢- لعل ما ذكر عن مجيء النعت السببي مرفوعا في كل حال به غمز على المحدثين الذين جاؤوا بأمثلة فيها شيء من ذلك ، فلم يرد السماع بما ذكروه .

٣- قيل في البحث إنّ حق النعت السببي أن ينفصل عما قبله، وأن لا يجري عليه في إعرابه بحسب توجيه د. إبراهيم مصطفى لم تقل العرب به ؛ لأنّنا نسير على كلام العرب ، وهناك مُثُل أوضح في المجاورة لم تجرها العرب على ما فرضه المؤلف ، فلِم أجرت العرب هذا التركيب مجيء ما قبله ، فكأنّما هي قضية صوتية ، ذلك أنّ هناك أمثلة غير النعت السببي لم تسلك العرب فيها مسلك المجاورة ، لأنّها ترد أكثر شيء بين الفونيمات المتجاورة .

٤- اعتمد بعض المحدثين على مقولة ابن جني وهو ينفي المجاورة ، فكلامه تأويل لمثال المجاورة ، و التّأويل لا يقوم مقام الأصل ، فتأويله جر (خرب) لا يعني أنّه أصل النعت السببي بقدر ما يعني أنّه تخريج للمجاورة ، فمن غير اللائق أن يتكلم العربي بـ هذا جحر ضب خرب جحره ، وإلا لكان هذا مدار تأويل كل نعت حتى الحقيقي ، ولا يختلف كلام السيرافيّ عن ذلك ، فالعرب لا تكرر بل تستعمل الضمير.

٥- لعل توجيه المجاورة من المتقدمين هو فهم لمدونة سيبويه أو قراءة أخرى لما ذكره صاحب الكتاب بخلاف ما يريد مما جعلهم يقاربون هذه المقاربة، والحق أنّ الجر عند سيبويه على وفق ما ذكر في البحث جاء على التوهم لا الإتباع .

٦- فات بعض المحدثين أنّ الاتباع اللفظي (الإعرابي) في هذا التركيب لا يخلو من دلالة معنوية كبرى ، وهي أنّ محور الحديث هو المتشابهات في الإعراب ، فالمنشئ ليس بصدد وصف السببي بل هو بصدد وصف المتحدث عنه الأصلي (المنعوت).

الهوامش

(١) ينظر : اللمع ، ابن جنيّ : ١٣٨.

(٢) راجع الأصول ، ابن السراج : ٢/٢٣- ٢٤.

(٣) ذكره الفاكهيّ في شرح الحدود : ٢٥٠- ٢٦٠

(٤) ينظر : شرح المكوديّ : ١/ ٥٣٦ .

(٥) راجع شرح المفصل :٣/٩٩ .

(٦) ينظر : التخمير : ٢/٩٤.

(٧) ينظر : نفسه : ٢/٩٤-٩٥.

(٨) الكتاب : ٢/٢٢ .

(٩) نفسه : ٢/ ١٨.

(١٠) وهو ما ذكره صاحب التوابع في كتاب سيبويه : ٣٨- ٣٩ .

(١١) ينظر : شرح التصريح : ٣/ ٣١٨- ٣١٩ ، وشرح الحدود : ٢٥٢- ٢٥٣ .

(١٢) راجع حاشية الحمصيّ : ٣/ ٣١٩

(١٣) راجع الكتاب :٢/١٨- ١٩- ٢٢-٢٣-٢٧- ٢٨ -٢٩.

(١٤) تجديد النحو : ١٢٦- ١٢٧ .

(١٥) يراجع الجملة الوصفية : ١٠٩.

(١٦) المسائل البغداديات :١٣٢- ١٣٣.

(١٧) التطور النحوي :١٤٨

(١٨) إحياء النحو : ١٢٤-١٢٥.

(١٩) الخصائص : ١/١٢٠

(٢٠) ينظر : في النحو العربي : ١٨٨.

(٢١) يراجع : مدرسة الكوفة :٢٧١ و ٢٧٤ و٢٧٥.

(٢٢) في النحو العربي : ١٨٨.

(٢٣) نفسه .

(٢٤) الجملة العربية :٢٣٦.

(*) والملاحظ على كلام العكبريّ أنه تكلّم عن قراءة ،ولم يتكلم عن القرآن في رأي من آرائه ، ذلك أنّ الموجهين يعدّون القرآن والقراءة شيئاً واحداً ، راجع التبيان : ١/٤٢٢- ٤٢٣.

(٢٥) ينظر: في الجملة العربية :٢٤٠.

(٢٦) نفسه .

(٢٧) ينظر : إعراب القرآن : ١٦٤و ٢٨٠.

(٢٨) المحلى : ١٤٨.

(*) ذهب ناظر الجيش إلى هذا الرأي في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : مج ٣٣٢/٧ .

(٢٩) شرح السيرافي : ٦٨/٦.

(٣٠) الكتاب : ٤٣٦/١

(٣١) ينظر : نفسه ٤٢١/١

(٣٢) الكتاب : ١/ ٤٣٦.

(٣٣) نفسه : ٤٣٧/١.

(٣٤) في شعاب العربية : ١٣٤-١٣٥، وأصول النحو العربي ، الحلوانيّ: ١٠٩-١١٠

(٣٥) ينظر : في النحو العربي نقد وبناء : ١٠٩ .

مظان البحث :

- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ط١ ، لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٣٧.
- أصول النحو العربي ، محمد خير الحلوانيّ ، د. ط ، مطبعة الشرق ، حلب ، ١٩٧٩م.
- إعراب القرآن ، النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨ م.
- التبيان في إعراب القرآن ، العكبريّ (ت ٦١٦هـ) ، تح : محمد علي البجاويّ ، ط١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر، ١٩٧٦ م.
- تجديد النحو ، د. شوقي ضيف ، ط١ ، مطبعة الاسرة ، القاهرة ، ٢٠١٧م .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٨هـ) ، ط١ ، تح : مجموعة من المحققين ، دار السلام ، مصر ، ٢٠٠٧م .
- التّوابع في كتاب سيبويه ، د. عدنان محمد سلمان ، ط١ ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩١م .
- الجملة العربية في دراسات المحدثين ، د. حسين العقيليّ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٢م .
- الجملة الوصفية في النحو العربي ، د. ليث أسعد عبد الحميد ، ط١ ، دار الصفاء ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦م .
- حاشية ياسين الحمصيّ العليميّ (ت١٦٥١هـ) ، تح : أحمد السيد د. ط ، دار التوفيقية للتراث ، القاهرة ، د.ت .
- الخصائص ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى ، لبنان ، د.ت .
- شرح التصريح على التوضيح ، الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ، د. ط ، دار التوفيقية للتراث ، القاهرة ، د.ت .
- شرح الحدود في النحو ، الفاكهيّ (ت ٩٧٢هـ) ، تح : المتولي رمضان ، ط٢ ، مكتبة وهبة ، مصر ، ١٩٩٣.
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ) ، تح : د. محمد عوني عبد الرؤوف ، ج٦ ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

- شرح المفصل ، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تح : إبراهيم محمد عبد الله ، ط١ ، دار سعد الدين ، القاهرة ، ٢٠١٣ م.
- شرح المفصل ، الخوارزميّ (ت ٦١٧هـ) ، تح : د. عبد الرحمن العثيمين ، ط١ ، دار العرب الاسلامي ، لبنان ، ١٩٩٠م.
- شرح المكوديّ على الفية ابن مالك : عبد الرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ) تح : د. فاطمة الراجحيّ ، ط١ ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٣م .
- في شعاب العربية ، د. إبراهيم السامرائيّ ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ١٩٩٠م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزوميّ ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، لبنان ، ١٩٨٦م.
- كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .
- اللمع في العربية ، ابن جني ، تح : حامد المؤمن ، ط٢، عالم الكتب ،بيروت ،١٩٨٥م.
- المحلى (وجوه النصب) ، ابن شقير النحويّ (ت ٣١٧هـ) ، تح : فائز فارس ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ١٩٨٧م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزوميّ ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- المسائل البغداديات ، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تح : صلاح الدين عبد الله ، ط١ ، مطبعة العانيّ ، بغداد ، د.ت.
- معاني النحو ، د. فاضل السامرائيّ ، ط٢ ، دار لفكر ، الاردن ، ٢٠٠٣م
- النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائيّ ، د. ط ، دار الصادق ، بيروت ، د.ت.